دور النخبة المثقفة في حماية حقوق الإنسان العربي

م.د. علي عيد حمد م. باحث جاسم محمد طه
كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : ٢٠١٠/٣/٢٩ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٠/٦/٢٤

ملخص البحث :

تلعب النخب المثقفة في اية أمة كانت وفي الوطن العربي على وجه الخصوص دورا مهما وأساسيا في تعزيز بل وحماية حقوق الإنسان. لقد غدت مسألة حقوق الإنسان من أهم المسائل التي تجري مناقشتها في عالم اليوم ويتناول التنظير لها النخب المثقفة ذوي الفكر وحملة القلم في العالم العربي، اذ تبنت النخب المثقفة مسالة الديمقراطية وحقوق الانسان متمسكين بها بوجه الدكتوريات السائدة في انحاء متفرقة من العالم العربي.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان قدرا كبيرا من اسباب الهزائم العسكرية والسياسية التي لحقت بالامة العربية وحطمت اهدافها الوطنية والقومية وجعلت حالة الياس والعقم المعنوي تخيم على عقلية المواطن العربي كان بسبب حرمان المواطن من حقوقة وحرياته الاساسية فضلا عن غياب الدور الفعال للنخب المثقفة في حماية هذه الحقوق والحريات. وفي ضوء ذلك فاننا نرى ان المطلوب من النخب المثقفة ليس القيام بحركة سياسية او اتخاذ مواقف سياسية معارضة للانظمة القائمة ، بل ان تتحمل مسؤوليتها في وضع الانظمة امام مسؤولياتها لتحقيق ما التزمت وتعهدت قانونا بتحقيقة بحكم الاتفاقيات الدوليه ، وان تحشد النخبة المثقفة في سبيل ذلك جميع امكاناتها المهنية والفكرية مع الاستعانة بالمنظمات الدولية في مجال حقوق الانسان، فالمطلوب اذن هو انطلاقه حقيقية واعيه من اجل تعزيز حقوق الانسان العربي من اجل تحقيق مبدا سيادة القانون.

The Role of the Intelligentsia in Promoting the Arab Human Rights (Political Perspective)

Lecturer Dr. Ali Ead Hamad **Research Assistant Jassim Mohammed Taha**
College of Political Science - University of Mosul

Abstract:

In any nation in general and in the Arab Nation in particular, intelligentsias play a significant and essential role not only in promoting but also in preserving human rights.

The question of human rights has become one of the most important issues under discussion in the world of today. Theorization for human rights tackles intelligentsias, thinkers and writers, in the Arab World. Intelligentsias have firmly adopted the issue of democracy and human rights, in the face of prevailing dictatorships in various regions in the Arab World.

The study hypothesizes that a great deal of military and political reasons of defeats, that faced the Arab Nation, destroying its patriotic and national goals and making depression and moral barrenness control the Arabic citizen's mentality, was due to depriving that citizen of the basic rights and liberties, not to mention the absence of the intelligentsias' active role in keeping these rights and liberties.

Accordingly, we see that the intelligentsia is not required to make a political movement or take political stands opposing the current regimes, yet to shoulder responsibilities in urging these regimes to perform their duties in achieving what they have legally committed themselves to carry out according to the international agreements. And that the intelligentsia has to gather for this aim all its professional and intellectual capacities with the aid of human rights international organization.

المقدمة :

تلعب النخب المثقفة بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص دورا مهما وأساسيا في تعزيز بل وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي .

اذ غدت مسالة حقوق الإنسان من أهم المسائل التي تجري مناقشتها في عالم اليوم من قبل النخبة المثقفة واهتم بها المختصون من الاجتماعيين والتربويين والسياسيين وحملة القلم في العالم العربي.

لقد تبنت النخب المثقفة مسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان متمسكين بها في وجه الدكتاتوريات السائدة في أنحاء متفرقة من العالم العربي ، لقد أصبح المجال مفتوحا لهذا النموذج السياسي للانتشار بعد أن تبين أن نموذج الحكم الديمقراطي هو نموذج متفوق .

وهنا يرد تساؤل وهو هل يمكن للفكر العربي ان يتبنى قضية حقوق الانسان ، ويسعى الى تفعيلها وتمثيلها في كافة المستويات ،وهل أن الأوان للفقه السياسي العربي أن يخرج من إطاره المحلي وان يتعدى دائرته ألضيقة ليقف شامخا بنفسه في مواجهة التراث العالمي المعاصر من مبادئ حقوق الإنسان ؟ هل هو بمستطيع أن يتطاول ليقف أمام تيارات التأمل العالمي حول ظاهرة السلطة والتعامل بين الشعوب وحقوق الإنسان موقف المناطحة والنقد البناء.....

تعد الارض العربية مهد الحضارات وهي التي ظهر فيها المفكرون والسياسيون والعلماء والفقهاء ومن بينهم ((ابن سينا ، ابن رشد ،والفارابي ،وابن خلدون)) فهل سوف يقدر لها خلال ربع القرن القادم أن تقدم أيضا نماذج من العبقرية الفكرية حول التأمل السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان العربي وهكذا يتعين علينا أن نطرح أكثر من تساؤل واحد : هل هذه ألامة العربية التي تنتمي إلى عالم عرف كيف ينحني أمام الفكر وكيف يقدس العلم والعلماء وحيث لم يتردد قادتها وفي أكثر من مناسبة أن يلجئوا إلى القدرات الفكرية ألخلاقة يطلبون منها النصح والإرشاد دخلت في طور جديد أ ساسه ومتغيره الحقيقي إغلاق كل اتصال بين الفكر والحركة ، ولم نقتصر على ا ن نسمع قيادتنا تبحث عن الخبرة والنصح والإرشاد لدى علماء ألمان أو روس أو أمريكيين بل وتفخر بذلك .

إن القيادات الحاكمة في العالم العربي ليست فقط قاصرة على أن تملك مدركات واحده ومشتركه أو على الأقل متجانسة ومتناسقة بخصوص مصير تلك ألامه بل أنها قد أصبحت أبواقا تعبر عن مدركات القوى الاجنبيه في تعاملها مع المنطقة .

ومع ذلك فان العالم العربي ليس بعيدا عن مسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان رغم ما يتردد أحياناً من أفكار تقول بأنه يرفض الديمقراطية اوتقول بأنه يتردد في السير في مسارها.

هدف البحث :

يهدف البحث الى:

١. تسليط الضوء على دور النخبة المثقفة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي.
٢. فضلا عن التعرف على حقوق الإنسان في الخطاب الرسمي العربي .
٣. معرفة ماهية حقوق الإنسان.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تمارسه النخب المثقفة في قيادة المجتمع وفي تبصير الناس بحقوقهم وواجباتهم ومعرفة الى أي مدى تتسع تلك الحقوق والى أي مدى تضيق تلك الحقوق والحريات.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن قدرا كبيرا من أسباب الهزائم العسكرية والسياسية التي لحقت بآلامه العربية وحطمت أهدافها الوطنيه والقومية وجعلت حالة اليأس تخيم على عقلية المواطن العربي كانت بسبب حرمانه من حقوقه وحرياته الأساسية فضلا عن غياب الدور الفعال للنخب المثقفة في حماية هذه الحقوق والحريات في المجتمع.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج التاريخي والمنهج النظمي ، لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين سرد الاحداث التاريخيه وتحليلها سياسيا وبيان ترابطها وعلاقاتها ، والسعي لبلورة رؤية واضحة عن دور النخبة المثقفة في تعزيز وحماية حقوق الانسان العربي ووضعها في اطار علمي ، وتم الاعتماد على المنهج الوضعي في تدعيم البحث من جانبه النظري بالاعتماد على ما توفر من ادبيات وبحوث منشورة عن منظمات دولية كتبت عن حقوق الانسان .

هيكلية البحث:

وعليه تم تقسيم الدراسة الى مقدمه ومبحثين وخاتمة وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول :دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي

المطلب الأول :دور النخبة المثقفة في نشر ثقافة حقوق الانسان.

المطلب الثاني :تجريد الانسان العربي من حقوقه وحرياته الاساسيه.

((الأساليب المستجده في تطبيق سياسة تطويع الانسان العربي))

المطلب الثالث :العوامل ألمساعده في نجاح سياسة تطويع الانسان العربي.

المبحث الثاني حقوق الإنسان في الخطاب الرسمي العربي:

المطلب الأول :حقوق الإنسان في الخطاب الرسمي العربي.

المطلب الثاني :لجان الدفاع عن حقوق الإنسان العربي.

المطلب الثالث : الانظمه العربية وحقوق الانسان.

المطلب الرابع:اهمية التدخل التشريعي للدوله في تطبيق الاتفاقيات الدوليه لحقوق الإنسان .

الخاتمة:

المبحث الأول: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي

المطلب الأول: دور ألنخب المثقفة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها:

إن موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي ما زال بلا دراسه شامله. ورغم وجود دراسات عن حقوق الإنسان وعقد ندوات وتقديم وتقارير (١) فان موضوع حقوق الإنسان ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتعمق .

إن قدرا" كبيراً من أسباب الهزائم العسكرية والسياسية التي أصابت ألامة وحجمت أهدافها ألقوميه وكذلك العقم المعنوي الذي يخيم على نفسية المواطن العربي إنما يعود أساسا إلى حرمان هذا المواطن من عدد كبير من حقوقه وحرياته الاساسيه أو وقوعه تحت وطأة الخوف الدائم من فقدان الحد الأدنى المتوافر له من بعضها . ويقيناً فان المسؤولية الأولى والكبرى في كل الكوارث التي لحقت بآلامة وقضاياها منذ بداية عهود الاستقلال إنما تقع على عاتق أنظمة الحكم العربية دون تجاهل بالطبع للطبيعة الاستثنائية للتحديات الهائلة التي واجهت ألامة في الداخل والخارج خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، أو للقصور الذاتي الذي تميزت به الحركات والأحزاب السياسية والأخطاء التي ارتكبتها خلال الفترة المذكورة . وعلى الرغم من أن الخروج نهائياً من المأزق الذي تعيشه ألامه إنما يستوجب حل أزمة الحكم في الو طن العربي .

.

فقد حجب ضباب المعارك ألوهمية التي خضناها والانتصارات الكلامية التي حققناها والتجارب ألثوريه التي مررنا بها رؤية معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فضلاً عن العربي والدولي . وأين اختفى عنصر الشباب المدرسي والجامعي والعمالي الذي كان عماد الحركة ألوطنية حتى نهاية الستينات من هذا القرن . واقع الحال إن أي قراءة علمية للخطوط ألبيانية ألدالة على تطور المواقف والأدوار العربية ألرسمية وغير ألرسميه إزاة الانتكاسات التي مرت بها ألامه العربية بدأ" من سقوط تجربة الوحدة الأولى عام ١٩٦١ ومروراً بكارثة عام ١٩٦٧ وانتهاء بتوقيع معاهدة الصلح العربية الاسرائيليه عام ١٩٧٩ ، فكل تراجع رسمي عن الأهداف الكبرى واكبه تضاؤل شعبي في التمسك بها وهكذا حجم هدف الو حده الاستراتيجي ، دوله الو حده الكبرى، إلى أن أصبحت ألمحافظه على جامعة الدول العربية هي غاية المنى وتقزمت الأهداف ألمرحليه من وحدة الهدف إلى وحدة الصف إلى التضامن العربي ومنها نزولاً إلى وحدة الصمود والتصدي إلى أن أصبح الصمودَ وحْده أملاً يداعب الخيال .

إن ما حدث كان نتيجة طبيعية لاستمرار حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياتة الاساسية بأساليب جديدة ومتطورة قامت على سياسة الإلهاء والترهيب والترغيب أو العصا والجزر ه واستهدفت تدجين المواطن و تطويعه وصولاً إلى تعطيل اهتمامه ومن ثم تحجيم أهدافه ألوطنية والقومية .

إن النتيجة الطبيعية تكون بوجوب العمل على حل أزمة المواطن العربي العادي ومحاولة إخراجه من القمقم الذي وضعوه فيه وصولاً إلى إعادة ثقته بأمته والتزاماته بقضاياه ألوطنيه والقومية وليس هناك من يقدر على أداء هذا الدور سوى الطليعة العربية المثقفة التي يؤرقها و يعذب ضمائرها اليوم تلك الحال التي وصلنا إليها دون محاولة جادة منها لوقف تدهورها كيلا نقول تغييرها(٢) .

إن الدفاع عن حقوق الإنسان ليس علما فحسب وإنما هو الى جانب ذلك تعليم فواجب المنظمات التي تدافع عن الحريات كما هو واجب الأحزاب أن تبصر المواطنين وبطرق النشر والإعلام كلها وعلى أوسع نطاق ممكن بحقوق الإنسان في بلدها والى أي مدى تمتد وعلى أي نحو تضيق أو تمتد (٣)

المطلب الثاني : تجريد الانسان العربي من حقوقه وحرياته الاساسيه:

الأساليب المستجد ه في تطبيق سياسة تطويع الانسان العربي:

إن اعتماد الأساليب المتطورة والمدروسة في تطبيق سياسة تطويع الانسان العربي قد بدأت بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في أواخر عام ١٩٧٠، ويقيناً فان حقوق الإنسان ألمدنية والسياسية في الوطن العربي لم تكن بشكل عام أفضل منها قبل وفاته بعدها . ويكاد يكون شبه إجماع بين المفكرين العرب بمن فيهم الناصريون على صحة انصراف هذا التقويم على مصر ذاتها مع فارقين كبيرين اولهما يتمثل في الدور القيادي الذي لعبه الرئيس الراحل في التصدي للقضايا ألقومية العربية الكبرى مما لم يشهد الوطن العربي مثيلاً له منذ بداية عهود الاستقلال حتى اليوم وثانيهما يتمثل في تركيز سياسته ألداخليه على محاولة تعزيز حقوق الإنسان ألاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه بغض النظر عن مدى ما جرى تحقيقه في هذا المجال ، وقد جاءت وفاة الرئيس المصري عبد الناصر لتمنح الانظمه فرصتها الأولى للتفكير الهادئ فيما يمكن أن تفعله لتطويع مواطنيها واحتواء طموحاتهم ألوطنيه والقوميه وإذا كانت حرب ١٩٧٣ بما رافقها من انتصارات أوليه ومن استعمال لسلاح النفط بشكل لم يسبق له مثيل قد أنعشت الآمال ألعامه فانه سرعان ما خابت تلك الآمال نتيجة إجهاض المنجزات الأولى التي حققتها تلك الحرب، اذ تتلخص سياسة تطويع المواطن بإفساح المجال له بشكل عام في أن يعمل ويأكل ويلهو وينام ويسافر أينما يشاء على أن يترك للنظام أن يفكر عنه ويقرر سياسة ألدوله بالنيابه عنه . فإذا خرج عن هذه القاعد ه تعرض لإجراءات تبدأ في مطاردته في رزقه وقد تنتهي باختفائه ألقسري وربما إلى الأبد وهو المرض الجديد الذي بدأ ينتقل إلى بعض أجزاء الوطن العربي وان كان تطبيقه لا يزال محدوداً في نطاق ضيق من حسن الحظ (٤)

إن الحاجة إلى حماية الفرد مما قد يتعرض له من عنف وتعسف على أراضي الدول التي يتواجد عليها ولدت مجموعتين متميزتين من القواعد قسم منها سمي بالقانون الدولي الإنساني الذي كمصطلح ظهر في سبعينات القرن الماضي وارتبط بالمفاوضات التي جرت بين ١٩٧٤ .١٩٧٧ في جنيف والتي انتهت بوضع بر وتوكولي جنيف الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والذي له مراد فات أخرى سبقته في الظهور– وهما مصطلح قانون الحرب ومصطلح قانون النزاعات ألمسلحه واللذان يشيع استخدامهما من قبل العسكريين والقسم الثاني من القواعد يطلق عليها تسمية القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي كمصطلح أيضا ظهر في سبعينات القرن الماضي على اثر نفاذ العهدين الدوليين لحقوق الإنسان (٥) . وعليه يمكن تلخيص الأساليب المتطور ه التي اتبعتها الانظمه في تطويع مواطنيها بما يلي :

أ. أسلوب الإلهاء

وقد تمثل في تشجيع النشاطات ألرياضيه والفنيه بشكل ملحوظ بما يعنيه ذلك من شغل أوقات فراغ قطاع كبير من عنصر الشباب وتشجيع انتشار التلفاز وتنويع برامجه خاصة الغر بيه أو التغريبيه . وقد نجح الإعلام الرسمي إلى حد بعيد من خلال احتكاره لوسائط الإعلام في غسل أدمغة المواطنين في عدد من الأقطار العربيه ،علما ان الدول العربية بشكل عام لا تعمل على اشغال اوقات فراغ الشباب ،وهناك مطالب عديدة تطالب بوضع برامج وافكار لاشغال اوقات فراغ الشباب.

(إن العالم العربي اليوم ما زال يعاني من بعض مظاهر التخلف الفكري فهو لا يملك تصورا ذاتيا وهو ليس قادرا على أن يملك تصورا واحدا متناسقا وهو يرفض أي محاوله لفهم العالم الذي يحيط به من منطلق وضعه المتميز وطبيعة أوضاعه ألاستراتيجيه ومصالحه ألقوميه والنتائج ؟ فشل كلي وشامل في نطاق التعامل الدولي إن أي حركه لا يسبقها تصور وأي تعامل لا يعد له الفكر وأي تفاوض لم ينبعث من إطار محدد لذلك الذي يسمى الحد الأقصى للمطالب والحد الأدنى للتنا زلات لايمكن أن يؤدي إلا إلى الفشل الذر يع) (٦) .

ب. أسلوب التنفيس:

وقد تمثل بتمكين ألصحافه من التعبير عن رأيها إلى حد كبير إزاء الأعداء الخارجيين وفي توجيه النقد إلى الانظمة العربية بشكل عام شريطة عدم التخصيص إلا إذا تطلبت مصلحة النظام ذلك مع استمرار حظر التطرق إلى سياسة النظام نفسه .

ج. أسلوب تشجيع الاستهلاك

وقد تمثل ذلك ليس فقط في فتح الأسواق المحلية الاستهلاكية بالطرق ا لمشروعه وغير ألمشروعه في الانظمه ذات القطاع العام بل أيضا من خلال فتح باب الإعلان في جميع وسائل الإعلام الامرالذي أدى إلى فتح شهيه المواطن على كسب المال لكي يلحق او يقلد جيرانه وأقاربه وأصدقائه بما يجعله قادرا" على مجاراة النمط الاستهلاكي في المجتمع، بما يعنيه ذلك من اثر على المعايير الاخلاقيه في المجتمع .

د. توسيع القاعد ه ألاقتصاديه ذات ألمصلحه في استقرار النظام واستمراره

وتمثل ذلك في استقطاب أعداد كبيره من خريجي الجامعات وأصحاب الكفاءات للالتحاق بالخدمه الحكوميه بغض النظر عن مدى الرغبه في الاستفاده من قدراتهم كما تمثل في إضفاء الامتيازات على الكوادر العليا في القوات ألمسلحه وتضخيم حجم تلك القوات بحيث يمكن اعتبارها في عدد من الأقطار العربيه من المؤسسات ألاستهلاكية الكبرى غير الانتاجيه التي تعيل قطاعا واسعا من المواطنين . ومن الواضح أن تضخيم حجم القوات ألمسلحة دون تمكينها من أداء دورها في الدفاع عن القضايا ألقومية ودون الاستفاده منها في تدعيم البنيه الاساسيه للاقتصاد لايمكن اعتبارها سوى ظاهره من ظواهر البطاله ألمقنعة .

المطلب الثالث: العوامل المساعد ه في نجاح سياسة تطويع الانسان العربي :

بعد اندثار أمل المواطن العادي في مستقبل أفضل كذاك الذي كان يمثله في نظرة عبد الناصر ، وانعدام ثقته برغبة أي من الانظمه القائمة أو قدرتها على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية القومية وما يعنيه ذلك من التصدي لمعالجة قضايا ألامه المصيرية بالجدية التي تستحقها ساهم عاملان أساسيان أكثر من غيرهما في تمكين تلك الانظمه من تحقيق سياساتها في تطويع المواطن العربي وتحجيم طموحاته القومية : استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية من جهة وغياب القيادة الوطنية البديلة من جهة أخرى .

أ. القوانين الاستثنائية :

عمدت الانظمة العربية المختلفة في كثير من ممارساتها في قمع حقوق الإنسان العربي وحرياته الاساسية منذ فجر الاستقلال إلى سن قوانين استثنائية أوقفت العمل بعدد من تلك الحقوق والحريات ألدستورية والضمانات ألقانونية المنصوص عليها في القانون من اجل حمايتها . وقد صدرت تلك القوانين الاستثنائية بالاستناد الحالات الطوارئ أو الأحكام ألعرفيه ألمعلنه

والتي اتخذت ذريعه لها آما حالة الحرب مع إسرائيل وإما تعرض الأمن الداخلي أو الخارجي للخطر ..... ودائماً باسم ألمحافظه على امن المواطنين ومصالحهم . وقد فرضت هذه القوانين الاستثنائيه في عدد كبير من الأقطار العربيه على فترات متقطعة في بعض الحالات وشبه دائمه في حالات أخرى بحيث أصبحت القوانين العادية هي الاستثناء والقوانين الاستثنائيه هي الأصل والقاعد ه .ولعل من اخطر النتائج التي تمخضت عنها هذه القوانين بالاضافه إلى استغلالها في قمع الحريات قيام طبقه من الحكام الإداريين والعسكريين احتكرت الصلاحيات الكبير ه التي خولتها لهم هذه القوانين بحيث اصبحوا قادرين على إقناع الحكام إذا أعوزتهم ألحاجه إلى ذلك ، بضرورة الاستمرار في الإبقاء على تلك القوانين مع ما يستتبعه ذلك من قيام طبقة الوسطاء والمنتفعين وازدهار مهنة التجسس على أصحاب الضمائر ألحيه من أصحاب الرأي الأخر . وهكذا ألغت القوانين الاستثنائيه عمليا دور المؤسسات وانتهكت مبدأ سيادة القانون وهو الذي لا يستقيم نظام عصري من دونه ولا تتوافر حماية الحقوق والحريات خارج إطاره . ذلك إن معيار ممارسة الفرد لحقوقه وحرياته يمكن في مدى احترام مبدأ سيادة القانون الذي يعيش في ظله .

ب. التجربه ألحزبيه وانعدام ألقياده ألوطنيه ألبديله :

لم يكن من الممكن للانظمة العربية أن تنجح في تدجين المواطن أو تطويعه على الأقل بهذا القدر من النجاح ، لولا تجربة المواطن مع الأحزاب والحزبية وانعدام ألقياده ألوطنية ألبديلة .

فقد شغلت هذه الأحزاب نفسها بمحاولة حل أزمة الحاكم من فوق: أي القفزالى الحكم بأي سبيل بحجة تحقيق السياسات التي نادت بها وحاولت من خلالها استقطاب الجماهير المتعطشة للتغيير . وقد تغيرت أنظمة وحكومات عديده نتيجة ذلك دون أن يفلح النظام الجديد أو الحكومة الجديد ه في الغالب في إثبات أفضليتها على ما سبقتها من انظمه وحكومات بل إن الأمور قد سارت إجمالا من سئ إلى أسوأ حتى بات من المألوف أن يترحم الناس في كل عهد على ذاك الذي سبقه بما في ذلك ما يعرف بالعهود البائد ه . لقد كان التوجه منصباً دوماً نحو ألقمه .... نحو رأس الحكم . وكان يتم باسم التحرير أو الو حده أو ألاشتراكيه أو القضاء على الفساد والرشوه أو با سمها جميعاً .... حتى إذا ما تم الوصول إلى ألقمه تكررت التجربه وتكررت الشكوى ذاتها .

وقد فشلت جميع تلك الأحزاب في خلق تيار جماهيري واع ويقظ في مرحلة ما بعد الانقلابات ، بسبب فشلها في وضع برامج عمل تصل بها إلى القاعد ه في الريف قبل ألمدينه وفي الأحياء الشعبيه من ألمدينه قبل أحياءها ألراقيه ، كما فشلت في إعطاء المثل على قدرتها على العمل الأجدر والأصح عندما فشلت في ملاحقة قضايا المواطن العادي ألحياتيه التي تبنتها

وهي في ألمعارضه وإعطائها ما تحتاجه من اهتمام ورعاية سواء كانت تلك القضايا مما يمس أمنه وسلامته أو حقوقه ألاجتماعيه والثقافيه . وهكذا انكفأ المواطن العادي على ذاته ساعياً في طريق الأمان على مستقبله ومستقبل أطفاله (٧) .

المبحث الثاني حقوق الإنسان في الخطاب الرسمي العربي

المطلب الأول : حقوق الإنسان في الدساتير العربية:

ونقصد هنا الدساتير ولغة الاعلام والمناسبات والذي يراجع الدساتير ويسمع الإذاعات والخطب ألرسمية في المناسبات ، يجد الانظمة العربية والاسلامية تتحدث لغة حقوق الإنسان والديمقراطية وإرادة الشعب ويكفي أن نعود إلى الدساتير لنرى كيف تنص على حقوق الإنسان وسنقدم بعض النماذج للتدليل :

ففي الأردن ينص الدستور الأردني في الفصل الثاني على ((حقوق الأردنيين وواجبا تهم)) ففي ألماده (٧) ((الحرية ألشخصية مصونة)) وفي ألماده (٨) : ((لا يجوز أن يوقف احد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون)) . وفي ألماده (١٠) ((للمساكن حرمه فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال ألمبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه)) وفي ألماده (١٥) ١. تكفل ألدوله حرية الرأي ،ولكل أردني أن يعرب عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون ،٢. ((ألصحافه والطباعه حرتان ضمن حدود القانون))٣. ((لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون)) . وتحدد الماده١٦ في البنود (١) و(٢) و(٣) الحق في الاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسيه . وتعتبر ألماده (١٨) ((جميع المراسلات البر يديه والبر قيه والمخاطبات ألهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف إلا في الأحوال ألمعينة في القانون)) .

وهذا ما ينص عليه دستور البحرين والعراق وكل الدساتير الأخرى من الكويت إلى المغرب . وهذا ما تكرسه أيضا لغة الخطاب الرسمي في الإعلام الرسمي ومختلف المناسبات ألداخليه والخارجيه .

وتحاول كل النظم العربية والاسلامية أن تشدد على إنها ديمقراطية ، وإنها تمثل الاراده ألشعبية ، وتحترم حقوق الإنسان احتراما كاملاً في كل الحالات حتى عندما لا يكون هناك دستور ، كما هي حال العربية السعودية التي تعتمد على القران الكريم والسنة النبوية الشريفة أو عندما يعلق الدستور وتعلن الأحكام ألعرفيه أو عندما تعلق بلا إعلان وتسود الأحكام ألعرفيه ، حتى عندما يعلن إلغاءها .

وعليه فان الذي يقرأ نصوص الدساتير ، أو يسمع خطابات المناسبات ولغة الإعلام الرسمي ، يكون مطالباً بان يعتقد بان الدول العربيه والاسلاميه دول ديمقراطيه تحرص على احترام حقوق الإنسان ، وتمنع انتهاكها بكل الوسائل (٨) .

إن شيوع وتداول الخطاب العربي الرسمي في كل مكان عن الديمقراطيه وحقوق الإنسان في السنوات الاخيره لا يتطلب الكثير من التوثيق . إن مسألة الديمقراطيه وحقوق الإنسان وما يصحبها من اهتمام بشان فكرة المجتمع المدني أمر يجري تناوله في الوطن العربي في الكثير من الكتابات السياسيه والاكاديميه والصحفيه وغيرها (٩) .

لقد حرم المواطن العربي من حقه في الحياة الكر يمة التي توفر ضمانات العمل والعلاج والدر اسة والأجر الكافي والشيخوخة . وهو ما بات مصدر قلق كبير للجماهير الأوسع من الشعب ، وخاصة بسبب التطورات في العقدين الماضيين التي دفعت الدول ذات التوجه الاشتراكي إلى الاتجاه نحو الخصخصة والى إطلاق القوى الراسماليه لتمارس أشكال النهب والاستثمار (١٠)

المطلب الثاني لجان الدفاع عن حقوق الإنسان العربي :

إن اللجان والجمعيات ألقائمه في عدد من الأقطار العربية والمشكلة طبقا لقوانين الجمعيات يمكنها أن تفعل الكثير في مجال خدمة الأهداف التي شكلت من اجلها ولعل من أهم ما تستطيع أن تفعله أعداد سجلات منظمه وكامله يجري استكمالها أولا بأول في حالات انتهاك حقوق الإنسان ألواقعه ضمن مناطق عملها وبخاصة حالات الحرمان من الحقوق ومن ثم التدخل لدى السلطات المسؤوله من اجل وقف تلك الانتهاكات على أن يواكب ذلك تأمين الخدمات ألقانونيه بالتعاون مع نقابة المحامين لكل من يعجز عن تأمينها لسبب أو لأخر . ومن المهم هنا الاشاره إلى أن تجرد مثل هذه اللجان في عملها الإنساني المحض وعدم تمييزها بين حاله وأخرى لأي سبب كان خاصة بسبب الرأي السياسي أوالدين أو العنصر أو الجنس هو الذي يكسبها الاحترام والمصداقيه لدى الجميع .

إن قله من اللجان والجمعيات العربيه ألقائمه حاليا تحت ذلك الاسم تقوم عمليا ببعض ما يفترض فيها القيام به بحكم مبررات وجودها .

لقد أثبتت تجارب الأمم الأخرى إن من أهم مقومات نجاح اللجان والجمعيات ألوطنيه تلك الاتصالات ألمباشره والدائمه التي تنشئها مع المنظمات الدوليه غير الحكوميه ألعامله في مجال حقوق الإنسان . فقد اكتسبت هذه المنظمات مصداقيه وسمعه واسعتين خلال العقدين الأخيرين بسبب تصديها للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في العالم الثالث وان نشاطها مقتصر فيما سبق على العالم الصناعي ونظرا لدقة معلوماتها وصدق مصادرها إجمالا .

ولعل دور هذه المنظمات غير الحكوميه يكتسب أهميه خاصه نظرا لان معظم هذه المنظمات قائم في الدول ذات النظم الرأسماليه ، المثل الأعلى لمعظم الانظمه العربيه وحليفتها ،والتي يهم الانظمه عدم افتضاح أمرها لدى الرأي العام فيها ومن ناحية أخرى فان خلق مثل هذا الاتصال من شأنه أن يضفي على اللجان ألوطنيه لحقوق الإنسان حماية وحصانه نسبيه بالطبع إزاء السلطات ألمحليه نظرا لما يمكن أن يحدثه رد فعل تلك المنظمات الدوليه غير الحكوميه لأي قمع يمارس ضد هذه اللجان أو الجمعيات أو أعضاءها من اثر على سمعة الانظمه ومكانتها في العالم وبهذه المناسبه فان بامكان اللجان العربيه ألعامه للدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي عند قيامها أن تحصل على ألصفه الاستشاريه لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا توافرت لها الشروط المطلوبه .

ولعل مما يؤسف له انه برغم كثرة حالات الحرمان التعسفي من حق الحياة والتعذيب والاعتقال لمدد طويله دون محاكمه والتي إصابة المئات كي لا نقول الآلاف من المواطنين العرب على أيدي حكوماتهم خلال العشرين سنه الاخيره فان عددا قليلا منها قد وصل إلى إسماع تلك المنظمات غير الحكوميه وتلعب نقابات المحامين ألوطنيه دور مهم في مجال الدفاع عن حقوق المواطن وحرياته الاساسيه . وليس هناك أجدر من اتحاد المحامين العرب بالقيام بذلك الدور فهو التنظيم العربي غير الحكومي الاكثرسمعه واحتراما ونشاطا في مجال الدفاع عن الحقوق ألوطنيه واقلها تأثيرا بسياسات الانظمة العربية (١١) .

المطلب الثالث:الانظمة العربية وحقوق الانسان:

في العاشر من كانون الأول من كل عام تحتفل أجهزة الإعلام ألرسميه في الاقطار العربية بذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتحتفل معها في المناسبه نفسها بعض الهيئات والأحزاب ولجان حقوق الإنسان وبعض جمعيات الحقوقيين ،. إلا أن التركيز الأكبر وأحيانا الأوحد الذي تنصب عليه البيانات العربيه ألصادره في هذه المناسبه فهو حقوق المواطن العربي المهد وره في ظل الحكم ((الإسرائيلي)) وإذا كان العالم يذكر ألان ما يجري في ظل الاحتلال الإسرائيلي وينبري عدد من أحراره للدفاع عن ضحايا ذلك الاحتلال فان الفضل يرجع في الأساس إلى صمود هؤلاء في مقاومتهم بجميع الطرق لشتى تلك الممارسات المنافيه لحقوق الإنسان، ولان حرية التعبير عن الرأي ونقل المعلومات متوافر ه هناك إلى المدى الذي يسمح لوسائط الإعلام الاجنبيه أن تعرف حقائق ما يجري أولا بأول وكم من يواجه فيها المواطن العربي في الخارج بالسؤال : وانتم في بلدكم أليس هناك ما تشكون منه من حرمان الحقوق والحريات ؟ ولماذا صمتكم المطبق على ما يصيبكم من الانظمه ألحاكمه عندكم ؟

إن مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد جرى تحديدها وتفصيلها في اتفاقين دوليين تبنتهما ألجمعيه ألعامه للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ بموافقة ألغالبيه العظمى من الدول الأعضاء بما في ذلك الأقطار العربيه وأصبحا ساريا المفعول في آذار ١٩٧٦ .

وهذه الحقوق تعتبر غائبة في معظم البلدان العربية إما لانعدام مضمونها ومعناها الفعلي وإما بسبب انعدام ضمانات حمايتها . ومن هذه الحقوق يذكر على سبيل المثال حرية الرأي والتعبير عنه وهذا الحق يعني بالأساس حرية الرأي الأخر والقدر ه على التعبير عنه وهو يعني حرية انتقاد السياسه ألعامه للدوله خارجيه كانت أم داخليه وينتفي هذا الحق بالطبع إذا اقتصر على حرية نقد سياسات الدول أو الانظمه الأخرى ألمعاديه فقط أو على تعميم النقد.

ومن هذه الحقوق أيضا الحق في التجمع السلمي سواء أكان ذلك في أماكن مغلقه أو في الساحات ألعامه . وتنتفي مثل هذه الحريه إذا لم يكن ممكنا قيام أي تجمع سلمي إلا إذا أوحت به أو نظمته السلطات ألرسميه أو أجهزتها المختصه أو حزبها الواحد الأوحد . ومنها أيضا حق الفرد في حرية ألمشاركه مع آخرين بما في ذلك حق تشكيل النقابات أو الانضمام إليها لحماية مصالحه وهذا الحق يشمل أيضا تشكيل الأحزاب السياسيه والنقابات المهنيه فضلا عن نقابات العمال . وينتفي هذا الحق إذا منع قيام الأحزاب أو تشكيل النقابات أو سمح بقيامها مع تمييز النظام ودعمه وحمايته لحزب أو نقابه على حساب الأحزاب أو النقابات الأخرى أو تقييد حرياتها وتعطيل نشاطها بشتى السبل وخلافا لمبدأ المساواة بين المواطنين كأمه ومن الحقوق السياسيه التي حرم منها المواطن في معظم الأقطار العربيه منذ فجر استقلالها مع الأسف يذكر حقه في ألمشاركه في إدارة الحياة ألعامه إما مباشره وإما عن طريق ممثلين يختارهم بحريه :أي حقه في أن يتقدم على قدم المساواة ، متمتعا بنفس القدر من الضمانات والحماية بترشيح نفسه أو في ممارسة حقه في انتخاب من ينوب عنه في انتخابات حره دوريه عامه تجري بطريق الاقتراع السري وتكون خاليه من كل ضغط أو تأثير حكومي بكل ما يستتبع ذلك من حق المنتخبين في إدارة الحياة ألعامه (الحكومه) بشكل مباشر وينتفي هذا الحق بطبيعة الحال إذا انتفت الانتخابات ألعامه في نظام ألدوله أو إذا جرى حصر السلطه ألتشريعيه في يد حاكم مطلق أو مجلس حكم أو مجلس معين مهما كان اسمه . كما ينتفي معنى الانتخابات ألحره والعامه إذا اقتصر الترشيح على لوائح منزله من أي من قيادة السلطه أو من حزبها الوحيد أو على من توافق تلك ألقياده أو الحزب على ترشيحه مسبقا .

والى جانب حق المواطن في ألمشاركه في إدارة الحياة ألعامه يوجد حقه في الحصول على ألخدمه ألعامه في بلاده على أسس من المساواة وهذا يعني وجوب استناد التعيين في الوظائف ألعامه إلى معايير وشروط موضوعيه تطبق على الجميع وعلى قدم المساواة وإذا كانت

النظم الأكثر ديمقراطيه في العالم لا ترى في قصر الوظائف السياسيه العليا على أنصار الحزب الحاكم فمن باب أولى أن تعمل ذلك نظم غير ديمقراطيه بحكم القوة والأمر الواقع .

وقد نص الاتفاق الدولي لحقوق الإنسان ألمدنيه والسياسيه على حق المواطن في المشلركه في إدارة الحياة ألعامه والحصول على ألخدمه ألعامه في بلاده من دون تمييز من أي نوع وكذلك من دون قيود غير معقوله (١٢).

المطلب الرابع : اهميةالتدخل التشريعي للدوله في تطبيق الاتفاقيات الدوليه لحقوق الإنسان

إن نصوص (الصكوك الدوليه)* لاتفاقية حقوق الإنسان تتمتع بقوه قانونيه ملزمه للدول التي انضمت إلى ألاتفاقيه حيث يتعين عليها إصدار التشريعات والانظمه اللازمه لتطبيق ألاتفاقيه ، أي إن ألدوله ملزمه بالتدخل التشريعي لتطبيق ألاتفاقيه . وان هذا التدخل التشريعي الذي يفترض وقوعه عند الانضمام إلى ألاتفاقيه يعد التزاما رضائيا يفرض على السياده ألتشريعيه للدوله ويطرح من قبل آليات الحماية الدوليه لحقوق الإنسان . لاسيما من أجهزة الإشراف على تطبيق المعاهدات الدوليه لحقوق الإنسان . كما يطرح من آليات الحماية ألموضوعيه التي تتولى رصد تطبيق الصكوك الدوليه لحقوق الإنسان ولا سيما تلك التي تمس حريات الإنسان في أمنه أو معتقده والمثال على ذلك الاحتجاز التعسفي أو الإعدام من دون محاكمه أو التمييز الديني أو المذهبي أو العرقي بين المواطنين .وتجدر الاشاره إلى إن هناك بعض الأحكام الاساسيه في العهد الدولي للحقوق ألمدنيه والسياسيه لا يمكن أعمالها حتى ولو أثيرت أمام المحاكم ما لم تتدخل الدوله تشريعا لأنها نصوص غير قابله للنفاذ ذاتيا وتنطوي على التزام بعمل من الدوله ألمنظمه للاتفاقيه والمثال على ذلك ما جاء في ألفقره ٣ من ألماده ٢ من العهد بشان تعهد الدوله بكفالة توفر سبلا للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه وكفالة تنفيذ الأحكام ألصادره لصالح المتظلمين . ولفقره ٤ من ألماده ٩ من العهد الدولي التي تكرس حق كل شخص حرم من حريته بالرجوع إلى ألمحكمه لكي تفصل في قانونية اعتقاله وهو الحق المتعارف عليه . ولا يمكن عمليا تطبيق هذين النصين بغياب وجود قانون يحمي استقلالية السلطه القضائية ويلزم السلطه التنفيذيه بتنفيذ الأحكام ألصادره عن القضاء كما نصت ألفقره من ألماده ١٤ من العهد بان لكل شخص أدين بجريمه حق اللجوء على وفق للقانون إلى محكمه أعلى كيما تعيد النظر في قرار أدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه . ومن المعلوم بان معظم المحاكم الاستثنائيه في الدول العربيه ولا سيما تلك التي تختص بقضايا أمن الدوله لا تخضع أحكامها للطعن أمام محكمه أعلى . ولا يمكن تطبيق ألفقره ٥ من ألماده ١٤ المشاراليها من دون صدور قانون يجيز ذلك ويعدل القوانين النافذ هـ .

وهذاما يؤكد ضرورة التدخل التشريعي للدوله لتطبيق الاتفاقيات الدوليه لحقوق الإنسان وان عدم تدخل الدوله عند ضرورته يضع الدوله في موقف المنتهك للاتفاقيه الدوليه ويجيز لآليات الحماية الدوليه مطالبتها بذلك الأمر الذي تعده مساسا في سيادتها ألتشريعيه وهو ليس كذلك لأنه يقع في صلب التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدوليه التي انضمت إليها (١٣) .

ولا بد أن نعلم بان العالم يشهد وفي مواقع كثيره منه مداً ديمقراطيا في حين تشهد امتنا العربيه وفي أقطار عدبده اصرارا على تغييب كل مظهر للديمقراطيه (١٤) .

ألخاتمه

إن قضية حقوق الإنسان تحتل مكانة مركزيه وأولها حقوقه السياسيه والدستوريه وهذا يثير قضايا مهمه مثل الغاء قوانين الطوارئ والأحكام ألعرفيه وسلطات الاعتقال التي تمارسها الهيئة التنفيذيه في ظل هذه القوانين وقضايا التعذيب الجسدي للمسجونين وللمعتقلين السياسيين وقضايا الاعتداء على الدستور ومخالفته وانتهاك إحكامه وقضايا استقلال القضاء عن السلطتين ألتشريعيه والتنفيذيه ولا شك إن الطريق طويل وصعب . ودور المثقفين وأصحاب الفكر هو الدفاع عن حقوق الإنسان وتبصير المواطنين بحقوقهم وتكريس وعيهم بها وبذل جهود مضينه لوضع النظم والإجراءات التي تدعو أي حاكم لان يفكر ألف مره قبل أن يتعدى على حريات الشعب وكرامة الإنسان بشكل عام .

إن الإنسان أغلى ما في الوجود والشعب سيد البلاد التي هي موطنه هذان مفهومان حضاريان استقرا في بلاد كثيره منذ عهود طويله نريد لهما أن يستقرا أيضا في جميع أقطار وطننا العربي والإنسان فيه وهو يولد حرا نريد له أن يبقى حرا فالحرية علامه إنسانيه .

إن المواطن والشعب الحر مرتبطان ببعضهما يتحقق احدهما بوجود الأخر فلا يتصور وجود الشعب الحرمن غير مواطنين أحرار ولا يمكن ضمان الحريه للمواطنين إلا في نظام حر لاتكون فيه سلطة الحاكم إرادة شخص معين وإنما إرادة مجموع الشعب .

هذه النتيجة التي نريد أن نصل إليها لا تتحقق بالتمنيات فلا بد من أن تعمل لها كل النخب المثقفة والقوى ألشعبيه والوطنيه على صعيد الوطن العربي من اجل الوصول إلى هدف إقامة الحكم على أساس من إرادة الشعب .

يرى الباحث إن المطلوب من النخبة المثقفة ليس القيام بحركة سياسيه أو اتخاذ مواقف سياسيه معارضه للانظمه ألقائمه بل أن تتحمل مسؤوليتها وان تتخذ زمام المبادر ه في وضع الانظمه أمام مسؤولياتها لتحقيق ما التزمت وتعهدت قانونا بتحقيقه بحكم الاتفاقيات الدوليه أو بحكم دساتيرها وبياناتها ألرسميه . وان تحشد النخبة المثقفة في سبيل ذلك جميع امكاناتها المهنيه والفكريه مع الاستعانه بالمنظمات الدوليه في مجال حقوق الإنسان .

فالمطلوب إذن هو انطلاقه حقيقيه واعيه من اجل تعزيز حقوق الإنسان العربي من اجل مبدأ سيادة القانون في الوطن العربي . حيث إن الديمقراطيه وحقوق الإنسان لم تعد ترفا ثقافيا أو موضوعا يهم المثقفين بل هي ضر وره حيويه لنهضة ألامه والخروج بها من أزمتها .

وعلينا أن نعلم إن حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته الاساسيه سوف يؤدي إلى تطويعه وشل قدراته وتطلعاته ألعامه وبالتالي تقزيم الأهداف ألوطنيه والقوميه .وعليه فان الطريق للخروج من ألازمه ألخانقه التي تمر بها ألامه لاتكون بمحاولة القفز مباشرة إلى الحكم وإنما بمحاولة حل أزمة المواطن من اجل إعادة الحركه في نفسه الساكنه والحياة إلى روحه المستكينه المستسلمه وعليه فان النخب المثقفة التي يؤرقها ما وصل إليه حال ألامه والتي لا يهمها الوصول إلى الحكم أو تغيير النظام بقدر ما يهمها إعادة الدم إلى شريان ألامه عليها أن تتعاون وتعمل فيما بينها من اجل ضمان الحد الأدنى من حقوق المواطن وحرياته الاساسيه والتي من خلالها وحدها وفي ظل معطيات الواقع المختلفه يمكنه أن يقف على قدميه مره أخرى ويستعيد ثقته بأمته ومستقبلها .

وأخيرا أدعو بعض أعضاء النخبة المثقفة إلى الخروج من أبراجهم ووضع جانب من امكاناتهم الفكريه والمهنيه والعلميه في خدمة قضايا حقوق الإنسان وحرياتهم الاساسيه و محاولة إعطاء المثل في مجال ألخدمه ألعامه دون مقابل وان رافق ذلك بعض التضحيات الجزئية.

قائمة المصادر والهوامش:

١. ناجي العلوش ، حقوق الانسان في الوطن العربي ، ((النظرية والممارسة))(حقوق الانسان في الفكر العربي)، دراسة في النصوص ، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي ،مركز دراسات الوحدة العربيه ط١ ،بيروت ،٢٠٠٢، ص٤٦١.

٢. علي الدين هلال واخرون ،الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٢٧٧.

٣. ابو ذر سالم ،دور النخبة المثقفةفي نشر ثقافة حقوق الانسان مجلة الحق العدد(٨) ، المنظمة الاسلامية لحقوق الانسان ألسنه الأولى نيسان،بغداد، ٢٠٠٦ ،ص١٥.

٤. علي الدين هلال واخرون، مصدرسبق ذكره ،ص٢٨٠.

٥. نغم إسحاق زيا ،درا سه في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، رسالة دكتوراه مقدمه إلى كلية القانون، جامعة الموصل ،٢٠٠٤ ،ص٨.

٦. حامد ربيع، مشاكل الوطن العربي في السياسه الدوليه، ألمؤسسه العربيه للدراسات والنشر بيروت، ١٩٨٠ ،ص٨.

٧. علي الدين هلال واخرون ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٨٣،٢٨٢

٨. ناجي علوش ،مصدر سبق ذكره، ص٤٦٢،٤٦١.

٩. جون و وتربوب، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢،بيروت ،٢٠٠٠، ص٢٠٩.

١٠.باسيل يوسف ، في سبيل حقوف الانسان والشعوب ، مساهمات حول اهمية حقوق الانسان في الوطن العربي والعالم الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨،ص١٦.

١١.علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٦،٣٠٥ .

- الصك الدولي : يقصد بالصك الدولي كل ما يصدر عن المنظمة الدولية (الامم المتحده او وكالاتها المتخصصة) من مبادئ او قواعد او ممارسات لتطبيقها من الدول على وفق ميثاق الامم المتحده .

١٢.منذر عنبتاوي ، دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي ،الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ((٤))، بيروت ،١٩٨٨، ص٢٨٦.٢٨٥.

١٣.باسل يوسف ، دبلماسية حقوق الانسان ، المرجعية القانونية والاليات ، ط١، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ٢٠٠٢، ص٥٦.

١٤.البيان العام لاتحاد المحامين العرب ، المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، المستقبل العربي ، العدد، ١٥٤، بيروت ، ١٩٩١، ص١٤٨.